الجمهورية التونسية

المدة النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية

الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 أكتوبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس

(عدد 02 / 2020)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2018 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس

(عدد 2020/35)

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام العجبوني

مقرر مساعد:

غازي القروي

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 أكتوبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس (عدد 02 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 28 جانفي 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 10 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة بمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 12 مارس 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 23 جوان 2020

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2018 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس (عدد 2020/35)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 11 ماي 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 14 ماي 2020
- الوثائق المرفقة بمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاقية القرض.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 18 جوان 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 23 جوان 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

أولا: تقديم مشروعي القانونين:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية اتفاقية قرض بتاريخ 22 أكتوبر 2018 مع الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 6 مليون أورو كما أبرمت بتاريخ 18 أكتوبر 2019 مع البنك الأوربي للاستثمار عقد تمويل بمبلغ أقصى قدره 6 ملايين أورو وذلك للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس.

1) أهداف البرنامج:

يندرج برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس ضمن خطة وطنية شاملة ومتكاملة بغاية تهذيب هذه الأحياء وضمان إدماجها الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر هذا البرنامج مواصلة للمشاريع النموذجية التي تم الانتهاء من إنجازها سنة 2016 بأربع مدن عتيقة (تونس وسوسة وصفاقس والقيروان) وذلك في إطار البرنامج الوطني للتأهيل العمراني PNRU.

ويهدف البرنامج إلى التدخل في المراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية وذلك لتحسين ظروف عيش المتساكنين بداخلها والنهوض بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز النشاط الثقافي والسياحي بها. وقد تم إدراج هذا البرنامج ضمن مخطط التنمية للفترة 2016 - 2020 بكلفة جملية تقدر بـ40 مليون دينار.

2) عناصر البرنامج:

يتكون هذا البرنامج من العناصر التالية:

- تأهيل وتهذيب البنية التحتية العمرانية،
- تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- تثمين التراث الثقافي،
- تعزيز وإحياء الأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية،
- تحسين السكن،
- تكوين وتدعيم قدرات المتدخلين في البرنامج.

3) الإشراف على البرنامج:

ستتولى إعداد وتنفيذ البرنامج وحدة تصرف وتنفيذ صلب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية. كما ستتولى الإشراف على البرنامج المذكور لجنة قيادة تم إحداثها بتاريخ 21 فيفري 2018 برئاسة وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وتتكون من ممثلين عن رئاسة الحكومة والوزارات المعنية على غرار وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الثقافية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة، وذلك خاصة من خلال المتابعة والتقييم المؤسساتي والمالي والتنفيذي للبرنامج. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات تم خلالها مناقشة منهجية تحديد المراكز التي سيتم التدخل بها وذلك بالاستعانة بمكتب دراسات مكلف بالمساندة الفنية وتم الاتفاق على اعتماد إعلان الرغبة في المشاركة "appel à manifestation d'intérêt" موجه من البلديات التي تضم مراكز عمرانية قديمة.

4) خطة تمويل البرنامج:

سيتم تمويل البرنامج من قبل كل من البنك الأوروبي للاستثمار بقرض بمبلغ أقصى يقدر بـ6 ملايين أورو والوكالة الفرنسية للتنمية بقرض قيمته 6 ملايين أورو وموارد من ميزانية الدولة بـ3 ملايين أورو. مع العلم وأن مفوضية الاتحاد الأوروبي ستساهم في مساندة هيكلة البرنامج ودعم

قدرات لجنة القيادة ووحدة المتابعة التي ستحدث في الغرض من خلال إسناد مساعدة فنية في شكل هبة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار مكتب الدراسات الذي ستعهد له مهمة المساندة الفنية ومن المنتظر أن ينطلق في أعماله خلال شهر فيفري 2019.

5) الشروط المالية للقرضين:

* بالنسبة للقرض المسند من البنك الأوروبي للاستثمار:

- مبلغ القرض: 6 ملايين أورو كمبلغ أقصى،
- نسبة الفائدة: ثابتة لكل قسط أو متغيرة لكل قسط،
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

* بالنسبة للقرض المسند من الوكالة الفرنسية للتنمية:

- مبلغ القرض: 6 ملايين أورو،
- نسبة الفائدة: متغيرة وتحتسب على أساس نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ66 نقطة مائوية
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 12 مارس 2020 خصصتها للنظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 أكتوبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار.

ودار نقاش أكد من خلاله أعضاء اللجنة على أهمية مشروع هذا القانون ودوره في مواصلة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة على غرار المدن العتيقة لغاية تهذيب هذه الأحياء وضمان إندماجها الاقتصادي والاجتماعي. للنسج على منوال عديد الدّول على غرار المغرب التي

راهنت على رصيدها العمراني التراثي التاريخي من خلال تأهيل مدنها وتهيئتها مثل مراكش وفاس وغيرها قصد توظيف هذا الرصيد واستغلال مقوماتها الاجتماعية والثقافية خدمة للاقتصاد وتحقيق التنمية.

بينما اعتبر أعضاء اللجنة أنّ وثيقة شرح الأسباب المصاحبة لمشروع القانون غير منسجمة مع بنود الاتفاقية ولا تتضمن المعطيات الكافية خاصة في ما يتعلق بتفصيل عناصر البرنامج وخطة تمويله والشروط المالية للقرض لا سيما في ما يتعلق بنسبة الفائدة. حيث أشار أحد النواب، في هذا الإطار، أنّ الشروط المالية للقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار عادة ما تكون بنسب ميّسرة وبشروط تفاضلية.

واستفسر عدد من النواب عن الخطة المعتمدة في توجيه واستهلاك هذا التمويل إن كان موجها لإتمام البرنامج الوطني للتأهيل العمراني المضمن في مخطط التنمية 2016 - 2020 أو أنه سيشمل تهيئة مدن أخرى غير المدن الأربعة التي تمتعت بمشاريع نموذجية في إطار هذا البرنامج.

من جهة أخرى، دعا النواب إلى ضبط استراتيجية عمل متكاملة للتهيئة العمرانية لا تقتصر على تهيئة المدن العتيقة فقط بل تشمل كذلك تهيئة المناطق والطرق المتاخمة لهذه المدن.

واستفسر أحد النواب على الشروط المالية للقرض وطلب مد اللجنة بتوضيح حول نسبة الفائدة المقررة، وتلقت اللجنة في هذا الإطار توضيح كتابي عبر البريد الالكتروني من قبل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي مفاده أن اتفاقية التمويل تخول للجهة المقترضة عند تقديم مطلب السحب إلى الجهة الممولة من الاختيار بين تطبيق نسبة فائدة قارة على القسط المسحوب أو نسبة فائدة متغيرة. مع العلم وأن الجانب التونسي دأب في العموم على طلب تطبيق نسبة فائدة قارة وذلك لأنها تعتبر نسبة منخفضة من جهة ولأنها تحد من مخاطر ارتفاع نسبة الفائدة بالنسبة للقروض طويلة المدى من جهة أخرى مع العلم أنّ اختيار نوعية نسبة الفائدة من الجانب التونسي تحدّد عند كلّ طلب للسحب للمشروع.

وأكدوا على ضرورة مدّ اللجنة بمعطيات كتابية حول تقييم البرنامج السابق المتعلق بالمشاريع النموذجية التي تم إنجازها سنة 2016 والمتعلق بتهيئة أربع مدن عتيقة وكل الجوانب المتعلقة بعقد التمويل بصفة دقيقة وكيفية توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج المذكور على الجهات المنتفعة.

ونظرت اللجنة يوم 18 جوان 2020 في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2018 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في

تمويل برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس، وذلك بناء على المعطيات المضمنة بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب ووثيقة اتفاق القرض.

كما اطلعت اللجنة على المعطيات الواردة من قبل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية حول برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس. واعتبر أحد النواب أن هذه المعطيات غير كافية، ولا تتسم بالدقة المطلوبة. وأضاف أنّها لم تتضمن توضيحات حول كيفية التهيئة لهذه المراكز العمرانية على غرار إدراج صور دقيقة لهذه المراكز قبل وبعد التهيئة وذلك ليتسنى للنواب الاطلاع عن كثب على مدى نجاعة إنجاز هذا البرنامج.

ووقف أعضاء اللجنة على التشابه في أهداف وعناصر وأسلوب المتابعة والتقييم المؤسساتي والمالي والتنفيذي للبرنامج الممول بمقتضى الاتفاقيتين موضوع مشروعي القانونين المعروضين، مشيرين أن الاختلاف يشمل فقط الجهة الممولة للبرنامج وبعض الشروط المالية للقرضين.

وفي جانب آخر، أثار أعضاء اللجنة عدم وجاهة مناقشة وتدارس مشاريع قوانين تتعلق باتفاقيات قروض تم صرفها واستهلاكها، واعتبروا أنّ هذا التمشي يغيّب الدور الرقابي للسلطة التشريعية وخاصة دور لجنة المالية والتخطيط والتنمية وأكدوا على ضرورة إيجاد آليات قانونية تمنع صرف أي قرض دون الحصول على الموافقة البرلمانية المسبقة.

ثم اجتمعت اللجنة مجددا يوم 23 جوان 2020 لعرض تقريرها حول مشروعي القانونين وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عياض اللومي

فيصل دربال